

وزير الزراعة لـ«الوطن»: تم تحديد آلية للتبادل التجاري بمستلزمات الإنتاج وعلى رأسها الأسمدة

تعاون سوري - بيلاروسي



الوطن | بحضور السفير البيلاروسي بدمشق يوري سلوكا، بحث وزيراً الأشغال العامة والإسكان والزراعة أفاق التعاون بين الوزارتين والجانب البيلاروسي وفق مساورد ضمن بروتوكول اللجنة المشتركة السورية البيلاروسية ولاسيما تأمين الأليات الهندسية لوزارة الأشغال العامة والإسكان، والسماح والأليات الزراعية لوزارة الزراعة بموجب عقود مقايضة وتم الاتفاق على مواصلة التعاون والتسويق المشترك لتجاوز العوائق الطارئة وتحقيق الفائدة للبلدين. حيث أكد وزير الزراعة حسان قننا في حديثه لـ«الوطن» أن التعاون مع بيلاروسيا هو تجديد لمناخ أعمال اللجنة والتي تشمل قطاعات واسعة من التعاون في كل المجالات ولاسيما بعد زيارة الرئيس البيلاروسي إلى سورية حيث تم تجديد الاتفاقيات

الحكومة تقرر تمديد العمل ببرنامج دعم أسعار الفائدة

غرفة التجارة لـ«الوطن»: القرار جيد بالنسبة لإنشاء مشاريع جديدة لكن ما حاجتنا إليها ونحن لا نملك الطاقة لتشغيلها؟



هنا غانم

إلى دعم تعافي قطاعات الاقتصاد الوطني. وكانت الوزارة قد حددت سابقاً نطاق تطبيق البرنامج انطلاقاً من مجموعة من الاعتبارات سواء فيما يتعلق بالأولويات التنموية، أم فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمشروع، وأيضاً بما يتعلق بالبعد الاجتماعي بما ينعكس إيجاباً على الواقع المعيشي للمواطنين. ونظراً لأهمية الاستثمار بهذا البرنامج تمت الموافقة على تمديد العمل به باعتباره يعمل على تسريع التعافي الاقتصادي ولاسيما في ظل التجاوب مع البرنامج من المستثمرين الذي شهد تحسناً كبيراً في عام ٢٠٢٢. وحول ذلك أكد عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق لـ«الوطن» أن تمديد العمل بقرار دعم أسعار الفائدة أمر إيجابي جداً ولاسيما بالنسبة للمشروع الصناعي باعتباره يساعد على تشجيع المشاريع على الاستثمار في العمل وإنشاء مشاريع جديدة لافتاً إلى أنه لدينا مشكلة تعاني منها المشاريع الموجودة على الأرض وهي الصعوبات التي تعاني منها الصناعة، لافتاً إلى أن الفائدة ضرورية لكن ما الفائدة من المشاريع الجديدة وليس لدينا طاقة وكهرباء لتشغيل المعامل. مؤكداً أن

القرار لا يخدم الواقع الصناعي بشكل جيد. وذكر الحلاق أن دعم أسعار الفائدة يجب أن يترافق مع تأمين كل عوامل الإنتاج لاستمرار العمل داخلياً وبالطاقة ولاسيما في هذه الظروف التي نمر فيها والأهم حسب الحلاق أن عملية الإنتاج هي حلقة متكاملة اليوم إذ من الممكن القيام بكامل العملية الإنتاجية لكن هناك حاجة إلى وسائل لنقل الإنتاج بحاجة إلى إيصال المنتج إلى حلقات البيع أي إن هناك حلقات متكاملة يجب العمل عليها.

أكثر من ٢٠ ألف عقود البيوع العقارية في عام ونصف

عبد الهادي شباط

كشفت البيانات الخاصة بالبيوع العقارية في وزارة المالية أن إجمالي القيم الراشحة لعقود البيوع الممنوعة منذ بدء تطبيق القانون ١٥ الخاص بالضريبة على البيوع العقارية في شهر أيار لعام ٢٠٢١ بلغ نحو ٢٠.٨ تريليون ليرة، بينما إجمالي هذه العقود في العام الماضي ٢٠٢٢ فقط كان يقدر بـ ١٤.٣ تريليون ليرة وعن توزع هذه القيم (الراشحة) لعقود البيوع في المحافظات جاءت ريف دمشق في المرتبة الأولى بواقع ٢٧.٦ بالمئة وكان أقلها في دير الزور بأقل من واحد بالمئة. وتجاوزت عدد عقود البيوع الممنوعة منذ بداية تطبيق القانون ٦٢٧ ألف عقد تم تنفيذها، في حين بلغ إجمالي عدد عقود البيوع ٤٥١.٣ ألف عقد بيع لعام ٢٠٢٢ في جميع المحافظات وتركزت العقود بريف دمشق بواقع ٢٤.٥ بالمئة وحلب ١١.٩ بالمئة وحمص ١١.٥ بالمئة بعدها اللاذقية بواقع ١١.٤ بالمئة وأقلها كان في القنيطرة بواقع ٥.٣ بالمئة. بينما بلغت عقود الإيجار منذ تطبيق القانون نحو ٣١٧ ألف عقد إيجار في العام الماضي ٢٠٢٢ نحو ١٨٢ ألف عقد، وعن توزع عقود الإيجار على مستوى المحافظات أظهرت البيانات أنها تركزت في دمشق بالمقام الأول بواقع ٣٣.٨ بالمئة بعدها ريف دمشق ١٦.٦ بالمئة وأقلها بالقنيطرة ٠.٢ بالمئة. بينما كان التوسط اليومي لعقود الإيجار ٧٨٣ عقداً في العام الماضي ٢٠٢٢ ونحو ٨٦١ عقد إيجار في عام ٢٠٢١، وذلك وفق أيام العمل الفعلي في الدوائر المالية.

حديث صريح جداً لوزير الاقتصاد حول صناعة القرار الاقتصادي

وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: نستأنس بأراء جميع الجهات المعنية سواء حكومية أم غير حكومية

بعد القرار تتم المتابعة والتقييم وربما يتم التعديل

نوار هيفا



كيف يدار الاقتصاد السوري؟ سؤال صار يردد حتى غير المختصين، بسبب الأوضاع الخائفة حالياً وارتفاع الأسعار وانخفاض سعر الصرف وكل ما يتعلق بمعيشة المواطن التي يضع اللوم فيها على السياسات الاقتصادية.

أما الخبراء، فيؤكد الكثير منهم ضياع الهوية الاقتصادية السورية، وعدم إمكانية تحديد شكله أو نهجه، ويشككون في كل مناسبة من عدم إنصاف الفريق الاقتصادي لأي مشورة. هذه الأسئلة جمعها «الوطن»، وطرحها على مجموعة من العارفين والعاملين في الشأن الاقتصادي، وعلى رأسهم وزير الاقتصاد الدكتور سامر خليل الذي أكد بدايةً أن اتخاذ القرار بشأن القضايا الاقتصادية وصنع السياسات العامة في خضم التحولات الاقتصادية الراهنة والمنظورة المحلية والإقليمية والدولية، ليس بالأمر السهل، لأنه أمر متعدد الأبعاد، مبيّن أنه وقبل الحديث عن آلية اتخاذ القرار الاقتصادي، لا بد من التطرق إلى موجبات اتخاذه، فهناك قرارات اقتصادية تتخذ بناء على أداء الدور الطبيعي للوزارة أو الجهة التي تقوم باقتراحها وفقاً لنتائج عملها وفي سياق متابعتها للمهام والواجبات المكلفة بها وفقاً لصدقها، وهناك قرارات تتخذ بناء على مقترحات

بين السياسات التنموية التجارية والمالية والنقدية، مبيّن أن هذا الأمر ينسحب على آلية عمل اللجنة الاقتصادية، حيث تتم دعوة ممثلين عن الجهات المعنية لمشاركة اللجنة في مناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعمالها، بما في ذلك مخطوطة فعاليات الأعمال عندما يتعلق الأمر بمقترح يخص عملهم، وذلك في إطار عمل اللجنة على تحديد المسارات والخطط وتقديم المقترحات التي تكفل تطوير التجارة والصناعة والزراعة وكل ما من شأنه دعم وتنشيط الاقتصاد الوطني.

وأضاف وزير الاقتصاد: إن هذه الآلية تتم أيضاً عند إعداد الدراسات حول التوجهات والقضايا العامة والطارة وقضايا السامة في مجال اختصاصها ولاسيما تلك المتعلقة بالتدخل الإيجابي للمؤسسات الحكومية بما يسهم في تخفيف الأعباء المعيشية على المواطنين وتقديم المقترحات والحلول، كما أن اللجنة الاقتصادية معنية بدراسة ما يحال إليها من مجلس الوزراء، بما يساعد على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

وعن عوائق اتخاذ القرار الاقتصادي أشار وزير الاقتصاد إلى أن الأطراف المتأثرة بالقرارات الاقتصادية المتخذة قد لا تكون مدركة جميعها للموقف الذي خلق المشكلة، ودرجة أهمية المشكلة، وقد يكون في بعض الأحيان خلط بين أعراضها وأسبابها ما يسبب اللغط في فهم سبب إصدار القرار، وبالتأكيد فإن اتخاذ القرارات الصعبة أفضل من عدم اتخاذه وخاصة في الأمور التي لا بد فيها من اتخاذ قرار.

وختم الوزير خليل قائلاً: «اتخاذ القرار ليس نهاية المطاف بل في الحقيقة هو بدايته، لأنه بعد اتخاذ القرار ووضع موضع التنفيذ تتم عملية المتابعة والتقييم وربما يتم إجراء تعديلات على تلك القرارات، فليس المهم هو اتخاذه وإنما أهم من ذلك متابعة ما بعد اتخاذه».

ومن وزير الاقتصاد إلى رئيس غرفة تجارة دمشق محمد أبو الهدي للحام الذي أكد لـ«الوطن» أن لغرفة التجارة دوراً في صناعة القرار الاقتصادي عن طريق المشاركة بكثير من الاجتماعات قبل اتخاذ القرار، فضلاً عن تقديم المقترحات اللازمة بعد اتخاذ بعض القرارات التي تكون فيها الوزارة المعنية تحت ظرف ما اتخذ القرار دون مشاركة الغرفة به، وتتم دراسة هذا المقترح بكل شفافية.

رئيس غرفة التجارة لـ«الوطن»:

للغرفة دور في صناعة القرار الاقتصادي عن طريق تقديم المقترحات

رئيس غرفة الصناعة لـ«الوطن»:

لا يصدر قرار من اللجنة الاقتصادية دون مشاورة اتحاد غرف الصناعة

عزوز لـ«الوطن»:

دعم القطاعين الزراعي والصناعي أكثر لأن التاجر شريك مصالحه فقط

وبين أنه في السياسة العامة يجب أن يكون القرار الاقتصادي متوازناً من الجانب المعنى الأكبر ألا وهو وزارة الاقتصاد، ويكون القرار الاقتصادي خلاصة لمجموعة آراء تتدخل لاستخلاص هذا القرار النهائي الذي يخضع لتوفر القطع وتوافر الإمكانيات والاعتمادات.

وأشار إلى وجود عدة اعتراضات وكتب مقدمة لوزارة الاقتصاد حول بعض التشريعات الاقتصادية المتخذة اليوم في عمل التاجر فهم الغرفة الأول هو تأمين السلع والخدمات وكل ما يحتاجه الاقتصاد الداخلي للبلد، والتاجر شريك حقيقي في اتخاذ القرار، وهو ملازم للصناعي لا بل هو صناعي قبل أن يكون تاجراً، فالتاجر حتى لو كانت غايته ربحية فهو يقوم بدوره في بناء الاقتصاد وتوفير مستلزماته، وهدفنا اليوم تسهيل عمليات الاستيراد وعمليات الدفع.

من جهته رئيس غرفة صناعة دمشق محمد عزوان المصري شدد على دور الصناعي في صناعة القرار الاقتصادي، معتبراً أنه أساس الاقتصاد اليوم، موضحاً أن اللجنة الاقتصادية تدرك دور الصناعي اليوم في صناعة هذا القرار، والتنسيق يتم بين الجهتين حول أي قرار اقتصادي، مؤكداً أنه اليوم لا يصدر أي قرار من اللجنة الاقتصادية دون مشاورة اتحاد غرف الصناعة، واليوم الصناعي غير مهمش، وهناك دعم الحكومي حقيقي للصناعة.

أما عن الصعوبات التي تواجه الصناعي، فقال المصري: لا يخلو العمل اليوم من الصعوبات، وخاصة العمل الصناعي، بما فيها تأمين لوازم الإنتاج والمحروقات وموضوع المنصة والعقوبات المفروضة على سورية، لكن يتم السعي يوماً بتدليل هذه الصعوبات عبر إرسال كتب للجنة الاقتصادية وتتم المناقشة بكل شفافية لتخفي هذه الصعوبات. رئيس قسم الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عبد القادر عزوز فرق بين علميتي صناعة القرار واتخاذ القرار الاقتصادي، فصناعة هي مطبخ هذا القرار، واليوم نحن بسبب غلبة طابع عدم استكمال صناعة هذا القرار، فإدارة القرار الاقتصادي والأزمة الاقتصادية أحياناً تتطلب سرعة اتخاذ القرار خاصة مع توالي الأزمات لذلك نجد هذا القرار غير مكتمل النضوج.

وأشار عزوز إلى ضرورة تكريس آلية أفاق اتخاذ القرار الاقتصادي لخدمة الاقتصاد أكثر عبر وضع خطط قصيرة الأجل ومتوسطة لنصل لوضع خطط إستراتيجية وبعيدة الأجل، آخذين بعين الاعتبار وجود هامش لخروقات معينة فهي شأن حياتي اقتصادي يومي، وهو مختلف عن طرح فكرة إدارة قرار اقتصادي كلي، ومرحلة إعادة الإعمار تفرض علينا هذا الجانب، لذلك علينا طرح تصور حول آلية

تكريس صناعة قرار اقتصادي رشيد. وطالب عزوز بأن تكون صناعة القرار الاقتصادي منسقة أكثر مع القطاع الزراعي والصناعي، فالزراع منازل رغم كل الصعوبات يزرع، والصناعي يحمل على كاهله العقوبات ويدير منشآت، ويعمل على رفد الاقتصاد بتوفير فرص عمل، أما التاجر فلا يملك إلا المخزناً ونجده عند أول ضائقة اقتصادية يهرب خارج البلد مع ما يملكه من عوائق نقدية، فالتاجر شريك مصالحه فقط.

وأكد أن البلاد لا يمكنها اليوم النهوض دون القطاع الصناعي والزراعي، وعلى القرار الاقتصادي أن يبني عليها ليكون ناجحاً ويجب أن يكونوا شركاء بصناعة القرار الاقتصادي، الذي عليه تقديم كل التسهيلات لهذا الشريك وخاصة التسويقية منها، وإخراجهم من رحمة التجار والوسطاء والسعي لإطلاق العملية الإنتاجية للنهوض بهذا الاقتصاد.